



تشكل ندرة الاعلاميين الذين يدرسون حجم ودور الاعلام واهميته ومكانته في بناء الرأي العام وتأسيس الوعي المجتمعي والسياسي الكثير من اشكالاتنا الاعلامية والمقصود بذلك إن اشكالاتنا ليست في النص الحاصل في امتلاكنا للتكنولوجيا الاعلام الحديثة وتقنياتها، او في ضبط صمام امان المحتوى فقط، بل هناك اشكاليات ناتجة بسبب الباحثين عن الشهرة، باتخاذهم الاعلام وسيلة لخدمة مصالحهم الشخصية الشديدة الخصوصية، والتكسب بطرق غير مهنية تقاطع مع مهنة الاعلام واهدافها الانسانية النبيلة.

وهذا يتضح من خلال مديح الأشخاص وتضخيم منجزاتهم ومكانتهم الشخصية، او تضليل اصحاب القرار في الدولة والمنافق والمبالغ في وصف



دريد محمود الشاكر العنزي

بغداد

مقترح صندوق دعم الاستيراد .. صندوق دعم التصدير.. صندوق دعم الاستيراد وينك دعم الاستيراد والتصدير ان مقترحنا هذا جاء لاضافة دفعة اقوى لإنشاء قطاع خاص (لعملائنا قطاعخاص ولا يوجد لدينا)والنا اننا نعتبر اننا نعيش في عصر (وللتماشى مع الموقف سميننا دعمالقطاع الخاص) يمكن وداعم لاقتصاد العراق وفي سبيل مشاركة القطاع الخاص التدريجي (ولتحقيق اغراض اخرى اكبر التي بإمكاناتها عن نالدوران كل القوانين الداعمة للقطاع الخاص تحتاج دعم لتلصصونها ودعم لتبنيقياتها،اول الاهداف دعم التطبيق وعدم الائتلاف عليها لتحقيق اغراض شخصية وتحقيق اغراض اخرى اكبر التي لاغير صالح القطاع والبلد طالبنا وقرننا العديد من المقالات والدراسات ومنها الاستراتيجية وعظمرنا العديد من المؤتمرات والندوات بخصوص مشاكل وتطوير القطاع الخاص وخلقنا حلقات لتعديل هذا القانون او ذاك ومع دوائر دولة متخصصة لم نسمع او نلاحظ ولو من بعيد ناهيك عن القريب ان هناك من اعظموا السيد مدير الوزراء طرح موضوع صندوق دعم الاستيراد(او مشروعه مع الاستيراد). يمكن ان يكون هذا الموضوع جديد جدا لاننا نرحاه امام مجموعة من السادة المختصين في فابيدو استغرابهم وقدعلق السيد مهدي العلقاق امين عام مجلس الوزراء باه سيمثل المستشار الاقتصادي لدى رئاسة الوزراء حول الموضوع وانه ليس لديه تعليق .لم تكن فكرتنا ذرا سماء بقدر ما في انها فكر جديدة وكان ذلك عند حضورالسيد دعتلق السيد مهدي العلقاق في مقر اتحاد الغرف التجارية وبحضور السيد جعفر الحمداني رئيس الاتحاد، والسادة رؤساء الغرف التجارية وبعض اعضاء الهيئات الاستشارية والتجار.لمناقشة دعم القطاع الخاص،بالحقيقة ثار الموضوع استغراب الكثير من السادة الحضور وكانت التعليقات سريعة وغير علمية.متناثرين بالانفلات الاستيرادي على الاغلب وهذه نقطة ايجابية، اما كان من الاجرر بالسيدة مهدي العلقاق ان يطلب من المتحدث ان يقدم تقرير عن الموضوع ليعرضه على المستشار الاقتصادي ويخرج باسم الاتحاد

هذه الظروف وضعتنا امام تحديات مهنية كبيرة جدا سوف تكون افرارزاتها اشد واكثر خطورة علينا كاعلميين ومؤسسات اعلامية في حاضرنا ومستقبلنا القريب. لقد بدانا بالفعل نواجه هذه المشاكل في المبادئ العملية وظهر تحجم واتحسار اداء مؤسساتنا الاعلامية المهنية الخاصة والعاماة بعد ان تجاوزت التقنيات الاعلامية الحديثة الادوات الاعلامية التقليدية بالإضافة الى تراجع دور الاعلاميين من اصحاب الخبرة المبدعين.

الامور والاشياء والمنجزات. إن مثل هكذا سلوك يتقاطع مع الاهداف وقيوايت ومثل هذه الممارسات موجوده وتمارس من قبل العديد من الاعلاميين والمحسوبين على مهنة الاعلام، متناسين ان مهنة الاعلام مهنة وحرقة عالية المحتوى وسامية الاهداف تقوم على مفهوم المراقبة والنقد والبحث عن الحقائق، وسواطن القصور بشروط واساليب مهنية اعلامية تحصف بالصادقية، وتلزم بالثوابت والقواعد والمنطقات المهنية المعنية بالبحث ودفة المعلومة، وتعدد وجهات النظر وصولا لتحقيق وتقديم الخدمة للمجتمع ككل، بافراده ونظامه السياسي وبدون تميّز او انتقائية، بعيدا عن الكثير من المعتقدات الاجتماعية والفئوية والخطاب الاعلامي المهادن والمنافق والمبالغ في وصف

جدلية الإعلام وتقنياته الحديثة

واحد اسباب هذا الانفلات ابتعاد او غياب اصحاب المهنة والحرقة خبراء الاعلام من التدخل حتى في ضبط ايقاع كل هذه التغيرات السريعة التي فيها الكثير من الايجابيات، وفي الوقت نفسه تحتوي على الكثير من المخاطر على الثوابت القيمة الاجتماعية الاخلاقية والتراثية الايجابية التي لازلتنا بحاجة لها في ظروفنا الحالية منها الكثير من القيم والتقاليد والمفاهيم الانسانية التي من الضروري وجودها في المجتمع.

كل هذه المتغيرات رافقها دور المدونين والمحدثين في الاعلام على الرغم من قلتهم في عالمنا العربي والاسلامي، لكنهم اصبحوا على قدرة وامكانية في بناء راي عام، وتحريك الشارع في قيام المظاهرات والاعتصامات، وتوجيه انظار العالم لهم، وجذب اهتمامه لما يخص قضاياهم التقليدية والاجتماعية، والسياسية، وحقوق الانسان، والسلم الاهلي، والعيش المشترك، واحترام ارادة الشعوب وحريرتهم في الاختيار، والحصول على دعم المؤسسات والمنظمات الدولية لاسناد مطالبهم الخاصة بمجتمعاتهم المحلية، على الرغم من عدم وضوح التغيرات التي تحدث في المنظومة الاعلامية الوطنية، وعدم وضوحها بشكل اكثر نقاوة للمراقبين واصحاب الاختصاص والنقاد لكن هناك

نقطة جوهرية مهمة جدا ما تقوم بتقديمه التقنيات الاعلامية الحديثة اليوم من دوافل متعددة وكثيرة حتى في دوائر الاعلام ومؤسساته التقليدية لم يكن مقدورها احتكار الآراء او حبس الحقائق او حرية التعبير لأن القادم من خارج الحدود ومن الداخل الوطني من خلال التقلبات الحديثة برذالة وجودته يقوم باحداث التغيير والتطوير في التوجهات والرؤى الاعلامية والاداء الاعلامي، ومن هنا علينا الوقوف الموقف المهني الاين الحقيقي لأخذ فرصنا من مناقشة قضايانا، او بتترك دورا للإعلام الأخر (بمختلف توجهاته وغاياته) ان يتبع على اريام المظاهرات والاعتصامات، وتوجيه انظار العالم لهم، وجذب اهتمامه لما يخص قضاياهم التقليدية والاجتماعية، والسياسية، وحقوق الانسان، والسلم الاهلي، والعيش المشترك، واحترام ارادة الشعوب وحريرتهم في الاختيار، والحصول على دعم المؤسسات والمنظمات الدولية لاسناد مطالبهم الخاصة بمجتمعاتهم المحلية، على الرغم من عدم وضوح التغيرات التي تحدث في المنظومة الاعلامية الوطنية، وعدم وضوحها بشكل اكثر نقاوة للمراقبين واصحاب الاختصاص والنقاد لكن هناك

الاعلامية وليس هدم الموجود او دعوة لمواجهة مؤسساتنا السياسية بل العكس هو الصحيح. إن وجود إعلام وصحافة حرة تحقوي على نوع من الاستقلالية ستكون صمام امان لحماية المجتمع والدولة وإن لم يحدث هذا التغيير والاصلاح سنواجه ازمات اجتماعية وسياسية من خلال تمادي الكثير من الأجهزة التنفيذية في فسادها ومخالفاتها، وتنعكس في النهاية على زيادة خسائر الشرائح الاجتماعية الفقير وزيادة الفقر والفاوت الطبقي وتضرر السلم الاهلي والامن القومي وخرب الثقافة واجهزة التربية والتعليم.

يعود الكثير من خراب مؤسساتنا الاعلامية الى عدم تحديثها واصلاحها والسؤال الان: (ماذا قدم مؤسساتنا الاعلامية الوطنية وفي مقدمتها مؤسسات الاعلام العام للمجتمع العراقي والعملية السياسية؟) وكيف سنساهم في بناء الدولة ومؤسساتها الاقتصادية والاستثمارية والتنمية دور الثقافة والفنون وتعضيد العملية التربوية والتعليمية، والحقيقية نحن لا نريد او نأمل من اعلامنا الوطني بقدرته المتواضعة ان يسقط حكومة او يقيل وزير فاسد بل نأمل في تأسيس مؤسسة اعلامية مهنية علمية وطنية تترك حاجة

مقترح صندوق لدعم الإستيراد

نسبة متفائلة ولعدم وجود نسبة معلنة وهذه تقدير من عندنا، من اجمالي الموازنة)
8- لغرض الدفاع عن القطاع الخاص على المعنيين فيه ان يهدئ نخبة فنية وعلمية للدفاع ودراسة القوانين والقرارات المتعلقة بالقطاع الخاص ولا يستمر الطلل من الدولة بالسماح للاتحادات وال نقابات وممثلي القطاع الخاص ان يحضرو الاجتماعات التي تناقش ما يتعلق بالقطاع ويتم الى حد ما فرض الرئي بهذا الخصوص عن طريق تكامل القوانين والطرورات التي لاتتأثر ل مجال للتعبيل والاضافة ولدى كل اتحاد وسائله الاعلاميه تسخر لذلك،وتطالب الجهات الرسمية بشكل رسمي لسماع رئي الاتحادات المعنية.

9- اعتقد جازما ان الامكانيات متوفرة لقبام بحوث بشكل متنوع كل حسب اختصاصه وبالتعاون مع الجامعات وتلزم منطلبات القطاع بعيني هذه المراكزالبحثية بشكل كامل مع نشر نتائج البحوث والحصول على بحث من مراكز عالمية لشعرا في موقعها الخاصة ان الدعم المادي ليس فقط تهيئة المبلغ، نلاحظ ان القطاع الخاص العراقي حتى بالاستثمار غيرمشمول بتملك الارض فهذه صدمة للقطاع الخاص وعلى حسابه وحساباته، لذا نقتح من توجيه توفير الدعم المادي ضمن شروط مشروعه كالتالي

1- تمليك الارض لصاحب المشروع وعامل معاملة المستمر بتسهيلاتا القانونية.
2- ان تكون المشتريات التي يحتاجها المشروع باسم صاحب المشروع شركة كانت ام مجموعة ام شخص حصرا.
3- يصارالى اصدار اجازات استيراد محددة جدا وباسم صاحب المشروع وللمادة التي يحتاجها مؤجلة التسديد لاي رسوم او ضرائب لمدة ستة(وسمخومة من صندوق دعم الاستيراد لتسهيل كافة العمليات الارادية وتخصر من قبل التصديقات وتعطي نسخة الى وزارة التجارة لاستكمال عملها في ابلغ الاوزار ذات العلاقة) على ان يصدر اعمام بذلك من اعلى جهات الدولة الادارية والاهم ان تعتمد الاجازة الاستيرادية لفترة ورتين التعميم.

4- يفتح الاعتماد باسم المشروع حصرا على ان يتجاوز (الخطا المتبع) بعدم التجزئة والتحويل بل يصبح الاعتماد قابل للتجزئة والتحويل على الاقل مرة واحدة فقط ولعدة جهات (وان ما منبع من قبل البنك المركزي او توصياته بان يكون الاعتماد غير متبث وغيرقابل للتجزئة والتحويل لهي طريقة تحمل اصحاب الاعتمادات خسائر مالية اضافية وبالتالي توضع على الكلف وتصل الى المستهلك)ويضطر المستورد لاجاد ممول خارجي لتغطية الاعتماد ونفقاته، ولمشروع واحدة يفتح اعتمادان او اكثر فيترتب على ذلك مصاريف فيغني عنها لو كان الاعتماد قابل

للجزئة والتحويل.
19- ابعاد الدولي عن سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي تهيمن على السياسة الاقتصادية في العديد من البلدان ومنها العراق الغارق في تحديات البنك والصندوق نتيجة السياسات الاقتصادية الليبيرالية.

20- ضمن الطموح نقتح بإنشاء بنك خاص لدعم الاستيراد ويقوانين خاصة ليطالب بشروط البنوك العمالية ولا يشترك بالتاجر،بالعمالية انما لادعوات المواطنين برابحة معينة وعودات مغرية لجلب المورعين من المواطنين من مختلف الاتجاهات وامتصاص الاضرار السلبي الذي فاق نسبة 70% من اصدار العملة وحل محله الدولار في التداولات اليوميةولا تعييبها انن واعية.
محاولة اعادة الثقة الداخلية بالدينار العراقي لفتح الاعتمادات به على الاقل مع الدول المجاورة(ولنا دراسة خاصة في هذا الموضوع وجود شركات تسويق العراقي التي عملة دولية)

21- هذا يعني تدخل الدولة في عملية البناء الاساسي للقطاع الخاص العراقي وبمقابل الكثير من منافع الدولة (الخدمات وتحويل الفوائد والوظماتات كما درج التعامل وكثانة قانون سماوي لايقبل التسديل والتفسيرممع ان الاجتهادات في القوانين السماوية لعبت بها لعب.

22- قيام الصندوق بتخفيض القروض المقدمة سابقا للتمتع بتسهيلات اطفافية للقطاع الخاص .
23- تنفيذ العمليات الاستيرادية في الخارج من خلال التعامل مع بنوك عالمية والحصول على امتيازات.

24- مساعدة المستوردين على اجاد مصيرين ومنتجين لهم اي للسلع التي يحتاجونها(الانتاجية والعمالية (المفترقة) ابعاد دراسات جدوى مجانية تعرض على مواقع خاصة لكل مهنا وتعدد حسب طلب المواطن الراغب بإنشاء مشروع في حال طلبه منه جهة رسمية ذلك.

14- تؤسس الاتحادات شركة اسمها تعرض على المواطنين برابحة شهربية عن طريق شراء الاسهم للصناعات المسجلة حصرا في الصندوق.
15- وللصناعات المتوسطة الصناعية والزراعية والدوائية يقر برنامج اعلى من الصناعات البسيطة ويؤخذ بعين الاعتبار كل مشروع على حدى من مختلف نواحي الانتشاءو الاستيراد والتسويق والمنافسة.

16- تخصص مبلغ من الميزانية الاتحادية لتغطية العمل في الصندوق وبالعملة الصعبة والتي يتولى البنك المركزي متابعة ذلك وفي سبيل ضبط الاتباع بالاستيرادات كما هوذارج الان.
17- تخصيص مبلغ للصندوق من الصناعات المتوسطة والادوية الصناعية والزراعية والدوائية يقر برنامج اعلى من الصناعات البسيطة ويؤخذ بعين الاعتبار كل مشروع على حدى من مختلف نواحي الانتشاءو الاستيراد والتسويق والمنافسة.

18- افراض الصندوق بفروض التسديد.

المجتمع العراقي تكون عبئا له تتفحص مواطن القصور والخلل وطرح المعالجات، يطمح الجميع في اعلام يكسب ثقة المواطن، ويفتد قدرته على الكشف عن معاناته وطرح البرامج التي تصلح وتعالج وتعبر عن معاناته والكتابة الحامدة عن طموحاته واماله وحقوقه. وإن لم يتحقق مثل هذا النجاح فسيتترك الحلل على الغارب وتستمر الفوضى التي تقود إلى مزيد الخسائر بسبب تراجع دور مؤسساتنا الاعلامية الوطنية التي طال ما يتم مناقشة مشاكلها خارج الحلقات والاجتماعات والمؤتمرات المهنية والمناطق الصحية وعن الوقت الضائع وكل هذا هو مدعاة عقد المؤتمرات والندوات والفعاليات التي نتكمن من خلالها البحث في اصلاح مؤسساتنا وشؤوننا الاعلامية ومعالجة حاضرنا المتراجح والمتردى ومستقبلها من خلال وضع البات تطور مفاهيمنا مؤسساتنا الاعلامية التي ظلت طريقها في ظل التفكير والهوس بالأرباح السريعة والخيالية التي تتمد وتعقد على حساب مهنة الاعلام واهدافها النديلة واقتصد على حساب المسؤولية المهنية والاخلاقية للاعلام او بسبب هيمنة خطاب تقليدي قائم على المبالغة والمبجح على حساب التنمية الحقيقية وعلى حساب المسؤولية المهنية والاخلاقية للاعلام.



32- دراسة الاستيراد وقوانينه للوقوف على دعم الاستيراد وتقليص ذلك الى حد كبير وبالخصوص الاستيراد البذخي وتحديد كمية ونوعية وسعر المستورد تلافيا للاختناقات والتنافس مع المنتج المحلي.

صناعات حرفية
اول اهتمامنا بلصناعات الحرفية او اومن الملاحظ على المقترح لسبب انها لا تحتاج الى رأسمال عالي ولاخير لاسواق واسع ومن الممكن ان تتغير الى صناعة اخرى بليلة وضحاها عن انها تستخدم كمغرية لجلب المورعين من المواطنين من مختلف الاتجاهات وامتصاص الاضرار السلبي الذي فاق نسبة 70% من اصدار العملة وحل محله الدولار في التداولات اليوميةولا تعييبها انن واعية.
محاولة اعادة الثقة الداخلية بالدينار العراقي لفتح الاعتمادات به على الاقل مع الدول المجاورة(ولنا دراسة خاصة في هذا الموضوع وجود شركات تسويق العراقي التي عملة دولية)
21- هذا يعني تدخل الدولة في عملية البناء الاساسي للقطاع الخاص العراقي وبمقابل الكثير من منافع الدولة (الخدمات وتحويل الفوائد والوظماتات كما درج التعامل وكثانة قانون سماوي لايقبل التسديل والتفسيرممع ان الاجتهادات في القوانين السماوية لعبت بها لعب.
22- قيام الصندوق بتخفيض القروض المقدمة سابقا للتمتع بتسهيلات اطفافية للقطاع الخاص .
23- تنفيذ العمليات الاستيرادية في الخارج من خلال التعامل مع بنوك عالمية والحصول على امتيازات.
24- مساعدة المستوردين على اجاد مصيرين ومنتجين لهم اي للسلع التي يحتاجونها(الانتاجية والعمالية (المفترقة) ابعاد دراسات جدوى مجانية تعرض على مواقع خاصة لكل مهنا وتعدد حسب طلب المواطن الراغب بإنشاء مشروع في حال طلبه منه جهة رسمية ذلك.
14- تؤسس الاتحادات شركة اسمها تعرض على المواطنين برابحة شهربية عن طريق شراء الاسهم للصناعات المسجلة حصرا في الصندوق.
15- وللصناعات المتوسطة الصناعية والزراعية والدوائية يقر برنامج اعلى من الصناعات البسيطة ويؤخذ بعين الاعتبار كل مشروع على حدى من مختلف نواحي الانتشاءو الاستيراد والتسويق والمنافسة.

16- تخصص مبلغ من الميزانية الاتحادية لتغطية العمل في الصندوق وبالعملة الصعبة والتي يتولى البنك المركزي متابعة ذلك وفي سبيل ضبط الاتباع بالاستيرادات كما هوذارج الان.
17- تخصيص مبلغ للصندوق من الصناعات المتوسطة والادوية الصناعية والزراعية والدوائية يقر برنامج اعلى من الصناعات البسيطة ويؤخذ بعين الاعتبار كل مشروع على حدى من مختلف نواحي الانتشاءو الاستيراد والتسويق والمنافسة.

18- افراض الصندوق بفروض التسديد.

□ المستشار والحكم الدولي

www.azzaman.com